

جهود السيوطي في أصول النحو

د. مصطفى أحمد عبد العليم^(*)

(*) مدرس بقسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

جهود السيوطي في أصول النحو

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد :

فيعد السيوطي ثالث ثلاثة رجال أسهموا في تشييد علم أصول النحو أولهم ابن جني في كتابه الخصائص وثانيهم ابن الأنباري في كتابيه "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" ، أما السيوطي فقد أسهم في ذلك بكتابيه "الاقتراح" و"الأشباه والنظائر" .

الجهود السابقة على السيوطي في أصول النحو :

ويعد ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ أول مؤسس لهذا العلم ، وقد ذكر في مقنمة الخصائص أنه "لم ير أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام و الفقه فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله ... (١)" .

وهو يعني بأصول أبي بكر كتاب الأصول في النحو لابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ ، فإن هذا الكتاب في حقيقته كتاب في النحو لا في الأصول ؛ إذ نراه يتحدث على طول الكتاب في المسائل النحوية الجزئية مثل : المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، والمفعول ، والتمييز ، والمنادى ، والحال ، والظروف ، والمستثنى ، وغير ذلك .

أما كتاب الخصائص فإن جزءا كبيرا منه في أصول النحو ، وبقية في المسائل النحوية واللغوية كالأصوات والصرف والدلالة .

(١) الخصائص ٢/١ .

والأصول في الخصائص على ثلاثة أصناف :

- ١- أصول استدلالية : ونعنى بها ما يتعلق بالأدلة كالسماع والقياس والإجماع والاستصحاب ونحو ذلك .
- ٢- أصول تعريبية : ونعنى بها ما يتعلق بالقواعد النحوية العامة مثل قوله : " المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ "(١).
- ٣- أصول استعمالية : ونعنى بها ما يتعلق بالظواهر العامة للغة العربية وخصائصها وطرائقها مثل : التخفيف ، وأمن اللبس ، والاستغناء ، والإعراب ، والحمل على المعنى ، وغير ذلك . والحق أن كتاب الخصائص لابن جني قد وفى هذه الجوانب الثلاثة توفية تامة .

ففي الجانب الأول وهو أصول الاستدلال نراه يتحدث عن أصول ثلاثة هي

السماع والقياس والإجماع ، ويخصص أبواباً في :

- تعارض السماع والقياس .
- وفي جواز القياس على ما يقل .
- وفي أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .
- وفي الاطراد والشذوذ .
- وفي تداخل اللغات .
- وفي ترك الأخذ عن أهل المدر .
- وفي العربي النصيح ينقل لسانه .
- وفي صدق النقلة .
- وفي القول في إجماع أهل العربية متى يكون حجة .

(١) الخصائص ٢٨٤/١ .

- والاحتجاج بقول المخالف.
- وفي تركيب المذاهب .
- ويتحدث أيضاً عن :
 - نور العلة .
 - وتخصيص العلل .
 - وفي حكم المعلول بعلتين.

وفي الجانب الثاني وهو الأصول التقعيدية نراه يذكر أمثال القواعد الآتية :

- اختلاف اللغات وكلها حجة .
- المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة .
- المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ .
- إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم .

وفي الجانب الثالث وهو الأصول الاستعمالية نراه يتحدث عن كثير من الخصائص العامة للغة العربية من مثل : الاستغناء ، والإعراب ، والحمل على الظاهر ، والتعويض ، والتقدير ، والحذف ، وإصلاح اللفظ ، وغير ذلك .

وينبغي التنبيه إلى أن اعتبار مثل هذه الظواهر من أصول النحو هو رؤية جديدة لنا قد يختلف معنا فيها كثيرون على أساس أنها مسائل فرعية ، ولكن الحقيقة أن مثل هذه الظواهر لها جانبان : عام وخاص أما العام فهو أنها تمثل أغراضاً ومقاصد للمتكلمين ' وأما الخاص فهو أنها ترتبط بمسائل جزئية كثيرة ، فالتأكيد مثلاً يمكن أن يدرس بطريقة عامة بوصفه مقصداً فيدخل فيه التوكيد المعنوي واللفظي والتوكيد بيان وأخواتها وبأحرف الجر الزائدة وبالحصر والتقديم وغير ذلك ويمكن أن يدرس بطريقة خاصة فيكتفى بدراسته بوصفه أحد التوابع الأربعة . وأحسب أن ابن جني حين درس هذه الظواهر درسها من هذا المنطلق

العام لأنه أشار في مقدمة الخصائص أنه وضعه في أصول النحو . وإذا كان الاتجاه الذي ساد بعد ذلك على أيدي ابن الأنباري والسيوطي هو دراسة الأدلة فإن هذا لا يعني أن هذه الظواهر العامة ليست من أصول النحو .

أما ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ فقد حاول أن يرتب أصول النحو على طريقة ترتيب أصول الفقه ، ووضع في ذلك كتابين هما : " لمع الأدلة في أصول النحو " و " الإغراب في جدل الإعراب " ، وقد عرف أصول النحو بأنه : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وأصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله " (١) ، ثم قسم أدلة النحو إلى ثلاثة هي : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال ، وتناول النقل ، وأقسامه ، وشروط نقل المتواتر والآحاد ، والقياس ، والشبه التي تورد عليه ، وأقسامه ، كقياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، ثم التعليل والعلل ، وما يتعلق بهما ، وينتقل إلى أمور متفرعة عن القياس كالاستحسان ، والمعارضة ، واستصحاب الحال .

وفي كتابه الإغراب في جدل الإعراب نراه يتحدث عن : السائل ، والمسئول ، وآداب السؤال ، والمناظرة ، وترتيب الأسئلة ، والمعارضة ، والترجيح .

وبهذا يتضح أن ابن الأنباري قد ركز جهوده في أصول النحو في جانب واحد وهو الأدلة وما يتعلق بها ، وهو أمر يحتاج إليه في البحث والمناظرة .

وهكذا نستطيع القول : إن أصول النحو قد اتخذت قبل السيوطي اتجاهين :

الأول : اتجاه دراسة الأدلة .

والثاني : اتجاه دراسة القواعد العامة والخصائص السائدة .

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ٨٠ .

وقد حاول السيوطي في كتابيه الاقتراح والاشباه والنظائر ان يجمع بين طريقتي ابن جني وابن الأنباري : طريقة البحث في القواعد والخصائص وطريقة البحث في الأدلة ؛ ومن ثم نراه في كتابه الاقتراح يخصص البحث في أدلة النحو الإجمالية ، ويشير صراحة إلى استفادته من ابن جني و ابن الأنباري بقوله : " قال ابن جني في الخصائص : " أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس ، وقال ابن الأنباري في أصوله : " أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع ، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية^(١) .

ثقافة السيوطي الإسلامية والعربية وأثرها في أصول النحو .

والسيوطي مدين في إنتاجه النحوي لثقافته الإسلامية الأصولية والفقهية والحديثية ؛ فقد كان فقيهاً مجتهداً ، ومحدثاً حافظاً ، وأصولياً متكلماً ، ومفسراً ، ومؤرخاً . وكان متبحراً في كثير من العلوم والفنون ، وله في ذلك التأليف البارعة الفائقة ؛ فقد ألف في التفسير ، وعلوم القرآن ، والفقه ، والحديث ، والتاريخ ، والتراجم ، واللغة ، والنحو ، والأدب ، و المعاني ، والبيان ، والمعارف العامة ، وغير ذلك حتى عد بحق من أغزر كتاب العربية قاطبة^(٢) ، وقد سجل السيوطي للعلوم التي تبحر فيها إذ يقول : " ورزقت التبحر في سبعة علوم : التفسير و الحديث و الفقه و اللغة و النحو و المعاني و البيان على طريقة العرب و البلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة " .

(١) يستدل ابن الأنباري بالإجماع في مواضع عديدة من كتابيه الإنصاف وأسرار العربية ، ففي الإنصاف ٢٨٥/٢ : " ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال : أين تنذهب ؟ أن يقال : زيد على تقدير إلى زيد ... " وفي أسرار العربية ٧١ : " والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز : ضرب غلامه زيد " . فقلل ابن الأنباري كان يرى أن الإجماع ليس دليلاً مستقلاً وإنما هو تابع للسمع .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ٢٧/١٣ .

ويحدثنا عن امتلاكه لأدوات الاجتهاد بقوله : " وقد كملت عندي أدوات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله لا فخراً " (١) ويوضح قدراته في الكتابة والتأليف فيقول : " ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفًا بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ومداركها ونقوضها وأجوبتها الموازية بين مختلف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله تعالى لا بحولي ولا بقوتي " (٢).

والحق أن المتتبع لحياة السيوطي العلمية يجد مصداق ذلك في كثرة مؤلفاته وتنوعها . وقد شهد له كثير من العلماء بغزارة التأليف وكثرة التصانيف فما هو ذا ابن العماد الحنبلي يذكر أن تلميذه الداوي " استقصى مؤلفاته الحافلة الكثيرة النافعة المتقنة المحررة المعتمدة المعتمدة ففاقت عندها خمسمائة مؤلف " (٣). وذكر ابن إياس أن مؤلفاته بلغت ستمائة مؤلف (٤).

وعد له الأستاذ بروكلمان ٤١٥ مصنفًا بين مطبوع ومخطوط ، والعلامة فلوغل ٥٦٠ مصنفًا (٥) .

مؤلفاته اللغوية :

أما مؤلفاته في اللغة وعلومها فهي تربو على الثلاثين مصنفًا ، منها كتب لا تزال العمدة في بابها ومرجعًا مهمًا في تخصصها كالزمهر ، وهمع الهوامع والأشباه والنظائر ، والاقتراح ، وقد تنوعت هذه المؤلفات بحيث غطت جميع الفروع اللغوية فكان منها :

(١) حسن المحاضرة ١/ ١٩٠ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) شذرات الذهب ٥٣/ ٨ وفيات سنة ٩١١ هـ .

(٤) بدائع الزهور في وقائع الدهور ٦٣/ ٣ .

(٥) انظر ترجمة محققى الزمهر ٦٥٩/ ٢ .

في أصول النحو :

- الاقتراح في علم أصول النحو .
- الأشباه والنظائر في النحو .

وفي تاريخ النحو والنحاة :

- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة .
- الأخبار المروية في سبب وضع العربية .

وفي الشواهد النحوية :

- شرح شواهد المغني .

وفي الممتون :

- جمع الجوامع .
- الشمعة المضية في علم العربية .

وفي الموشحات :

- الموشح في علم النحو .

وفي المنظومات :

- الفريدة وهي ألفية في النحو .
- للشهد في النحو .

وفي للنحو وشروحه :

- همع الهوامع .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة .
- البهجة المرضية في شرح الألفية .
- شرح كافية ابن الحاجب .

- السيف الصقيل في حواشي ابن عقيل .
- الفتح القريب على مغني اللبيب .
- حاشية على شذور الذهب .
- شرح تصريف العزي .
- شرح الملحة .
- النكت على الألفية لابن مالك والكافية والشافية لابن الحاجب وشذور الذهب ونزهة الطرف لابن هشام .
- وشرح ضروري التصريف لابن مالك .
- وكنه المراد في شرح بانث سعاد .

وفي الفتاوى والرسائل الخاصة :

- الفتاوى النحوية .
- ورسائل الحاوي .
- وألوية النصر في خصيصي بالقصر .
- والزند الوري في الجواب عن السؤال السكندري .
- وفجر الثمد في إعراب أكمل الحمد .
- وقطر الندى في ورود الهمزة للندا .
- ورفع السنة في نصب الزنة .
- وتحفة النجبا في قولهم هذا بسرًا أطيب منه رطبًا .
- ودرة التاج في إعراب مشكل المنهاج .
- وتوجيه العزم في اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم .

وفي المختصرات :

- الوفية مختصر الألفية .

وفي المقامات :

- المقامة الأسبوطية وتسمى الأحاجي النحوية.

وفي علوم اللغة :

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
 - التبر للذائب في الأفراد والغرائب .
 - التبري من معرة المعري وهي منظومة في أسماء الكلب.
 - رسالة في أصول الكلمات .
 - رسالة في علم الخط .
 - شذا العرف في إثبات المعنى للحرف .
 - شرح لمعة الإشراف في الاشتقاق .
 - المتوكلي فيما ورد في القرآن باللغة الحبشية والفارسية والهندية والتركية والزنجية والنبطية والقبطية والسريانية والعبرانية والرومية والبربرية^(١).
- هذا وقد أثرت ثقافة السيوطي ومعارفه الفقهية والحديثية والأصولية في مؤلفاته في أصول النحو ؛ حيث نراه يذكر في مقدمة المزهر أنه ابتكر ترتيب هذا الكتاب واختراع تنويحه وتبويبه ، وذلك في علوم اللغة وأنواعها وشروط أدائها وسماعها محاكاة بها علوم الحديث في التقاسيم والأنواع .

وبالنظر في فهرس العناوين المسرودة في مقدمة الكتاب ونهايته نجد كثيراً من مباحث علم الحديث قد أدخلها السيوطي في علوم اللغة مثل :

- معرفة للصحيح .
- معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت .

(١) رجعنا في هذه المؤلفات إلى كتاب جلال الدين السيوطي للدكتور طاهر سليمان حمودة ٣٨١-١٢: وكتاب جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية للدكتور مصطفى الشكعة ١٣٤-١٣٥ ..

- معرفة المتواتر والآحاد .
- معرفة المرسل والمنقطع .
- معرفة من تقبل روايته ومن ترد .

وقد ذكر أن هذه الأنواع راجعة إلى اللغة من حيث الإسناد .

ثم يذكر السيوطي فصولاً في آخر الكتاب عن معرفة رجال اللغة ورواتها فيتكلم عن الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء والموالييد والوفيات والشعراء والأسماء والكنى والألقاب والأنساب وغير ذلك .

ولاشك أن هذه المعارف وإن كانت مستفادة من علم الحديث إلا أنها مفيدة في علوم اللغة ويحتاج إليها دارسوها احتياجاً كبيراً.

وليس السيوطي بدعاً في ذلك فقد عرفت دراسة طبقات اللغويين وأحوالهم عند القدماء منذ زمن بعيد، ومن أهم المؤلفات في ذلك كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ت ٣٥١ هـ ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ ، وطبقات الأدباء للأنباري ت ٥٧٧ هـ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ت ٦٤٦ هـ . وقد اهتم أبو الطيب اللغوي على وجه الخصوص بتوثيق الرواة والكلام على جرحهم وتعديلهم ، فهو يقول عن حماد الراوية : " وحماد الرواية مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون^(١) ، ويقول عن أبي عمرو الشيباني : " ومن أعلم الكوفيين باللغة وأحفظهم وأكثرهم أخذاً عن الأعراب أبو عمرو الشيباني^(٢) ، ويقول عن أبي زيد : " وهو من رواة الحديث ثقة عندهم مأمون كذلك حاله في اللغة^(٣) ، وقد كان سيويوه كثيراً ما يقول : " حدثني الثقة "

(١) مراتب النحويين ١١٧ .

(٢) مراتب النحويين ١٤٥ .

(٣) انظر السابق ٧٣ ، وراجع رسالتنا للماجستير : أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي ٧٤-١٥٠ / مخطوطة بمكتبة كلية دار العلوم ١٩٩٣ م .

يعني الخليل وغيره ، وكان يونس يقول : " حدثني الثقة من العرب ، فقيل له : من الثقة ؟ قال : أبو زيد ، قيل له : فلم لا تسميه ؟ قال : هو حي بعد ، فأنا لا أسميه^(١) .

ولعل في ذلك ما يدل على أن استخدام هذه المصطلحات في علوم اللغة ليس بمبتدع ولا دخيل عليها ، وأن عمل السيوطي في ذلك ليس من قبيل التكلف أو التطفل على علوم الحديث .

وبمثل هذا يقال عن تأثير السيوطي في كتابيه الاقتراح والأشباه والنظائر بالفقه وأصوله . فقد أقر هو نفسه بأنه رتب كتابه الاقتراح على نحو ترتيب أصول الفقه ، في الأبواب والفصول والتراجم^(٢) ، كما بين في مقدمة كتابه الأشباه والنظائر أنه أراد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه على مثال ما صنفه المتأخرون من الفقهاء من كتب الأشباه والنظائر قال : " وهذا الكتاب الذي شرعنا في تحديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين السبكي الذي في الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام ، وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث إن قواعده مرتبة على حروف المعجم^(٣) .

وللسيوطي نفسه كتاب في الفقه يسمى الأشباه والنظائر جمع فيه قواعد الفقه الشافعي .

والحق أن السيوطي وإن كان قد أقر في مقدمة الاقتراح بأن أصول النحو هي بالنسبة إلي النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه في الأبواب والفصول والتراجم - إن كان قد فعل ذلك فإننا نلاحظ أنه لم يورد في عرض مادته غير

(١) انظر الاقتراح ٧٤

(٢) السابق ٢١ ، ٢٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ٥/١ .

الموضوعات النحوية ولم يرجع لغير كتب النحاة من أمثال ابن جني وابن الأنباري وابن السراج والسيرافي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم . وإذا كانت المصطلحات التي استخدمها السيوطي ، وكذلك التقسيمات تنتمي بالأصالة إلى أصول الفقه كمصطلحات القياس والعلة والمعلول والطرذ والعكس والسبر والتقسيم والاستصحاب والإجماع والاستقراء والتعارض والترجيح وغيرها ؛ فإن هذه المصطلحات دخلت الدراسة النحوية ، وشاعت على أعلام النحويين ، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من المادة النحوية ، ومن يستطيع أن ينكر أن القياس والعلة مثلاً من الموضوعات النحوية ؟ وقد قيل :

إنما النحو قياس يتبع وله في كل أمر متسع

إن مصطلحات من مثل الحكم وتقسيمه إلى واجب ، جائز ، وممتنع ، ومكروه تنتمي بالأصالة إلى الفقه ، ولكنها دخلت الدراسة النحوية ، وشاعت في كتابات النحويين ، فهم يقولون : إن الفاعل واجب الرفع ، والمفعول واجب النصب وإن خبر المبتدأ يجب حذفه بعد لولا ، وهكذا .

يقول ابن هشام في أوضح المسالك في الحديث عن التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول : " الأصل فيه (أي الفاعل) أن يتصل بفعله ، ثم يجيء المفعول ، وقد يعكس ، وقد يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك جائز وواجب فأما جواز الأصل فنحو : " وورث سليمان داود " ، وأما وجوبه ففي مسألتين : إحداهما أن يخشى اللبس كـ " ضرب موسى عيسى " ، الثانية أن يحصر المفعول بإنما نحو : ضرب زيد عمراً^(١) . وقد أورد السيوطي هذه المسألة في الاقتراح في المقدمات تحت عنوان : في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وغيره .

(١) أوضح المسالك ١٢٠/٢ .

قال : " الحكم النحوي ينقسم إلي واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء فالواجب كرفع الفاعل ، وتأخيرته عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتكثير الحال والتمييز ، وغير ذلك ؛ والممنوع كأضداد ذلك - يعني أن تنصب الفاعل أو ترفع المفعول أو تجره ... - ؛ والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض ؛ والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع ؛ وخلاف الأولى : كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً ؛ والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ، ولا مقتضي له^(١).

وهكذا نجد السيوطي يستخدم هذه المصطلحات ، لكنه يطبقها على أمثاله نحوية لا فقهية ، وبهذا يمكن أن يقال أيضاً بالنسبة لتأثره بالفقهاء في كتابه الأشباه والنظائر ، فإنه وإن قال في أوله : " واعلم أن السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أنني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه والقوه من كتب الأشباه والنظائر^(٢) " فليس معنى ذلك أنه ضمن كتابه مسائل فقهية فإن المطالع للكتاب المتأمل فيه يدرك أن جميع ما أورده السيوطي لا يخرج عن حد للنحو فقد تكلم في قسمه الأول عن القواعد العامة مثل :

- اجتماع الأمثال مكروه .
 - اختصار المختصر لا يجوز .
 - الإضافة ترد الأشياء إلي أصولها .
 - التابع لا يتقدم على المتبوع . وغير ذلك
- وهي قواعد نحوية لا فقهية .

(١) الاقتراح ٣٩ .

(٢) الأشباه والنظائر ٥/١ .

كما تحدث في القسم الثاني عن القواعد الخاصة والضوابط مثل :

- الأصل في البناء السكون .
- النصب أخو الجر .
- لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر الكلمة .
- لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة .
- المعارف سبعة أنواع .
- المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبه سبعة .

وهكذا يمضي السيوطي في بحث المسائل والموضوعات النحوية مقتفياً ترتيب الفقهاء لكنه لا يخرج عن حدود النحو. وإذا كان قد تأثر في بحوثه النحوية بمناهج علماء الأصول والحديث والفقهاء فقد تأثر علماء اللغة المحدثون بالمناهج المتبعة في علوم الطبيعة والأحياء والاجتماع فقد تأثر الوصفيون بالتجريبيين وتأثر بلومفيلد بالسلوكيين وتأثر تشومسكي بديكارت والعقليين ولم يعيب أحد عليهم ذلك^(١) .

ما أضافه السيوطي إلى أصول النحو :

أولاً - الاقتراح :

الحق أن السيوطي قد أكثر في كتابه الاقتراح من النقل عن ابن جني وابن الأنباري ، وقد أقر هو بذلك فقال : "واعلم أنني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني فإنه وضعه في هذا المعنى ، وليس مرتباً وفيه

(١) انظر في استفادة علماء اللغة المحدثين بعلوم الطبيعة ووظائف الأعضاء والبيولوجيا والأنثروبولوجيا علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وفي ٣١-٣٢ وانظر في تأثرهم بالتجريبيين والسلوكيين والعقليين النحو العربي والدرس اللغوي الحديث للدكتور عبده الراجحي ١٦١ .

الغث والسمين والاستطرادات ، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشفها وأوضحها معزواً إليه ، وضممت إليه نفائس آخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه ، وبدائع استخراجتها بفكوي ، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب ، والفصول والتراجم ^(١) .

ويقول عن كتابي ابن الأنباري : "وقد أخذت من الكتاب الأول - يعني لمع الأدلة - للباب ، وأدخلته معزواً إليه في هذا الكتاب ، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة ، وضممت إليه من كتاب الإنصاف في مباحث الخلاف جملة ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه" ^(٢) .

وبمقارنة عمل السيوطي بجهود سابقه يتبين لنا الآتي :

١- أنه جمع خلاصة ما ذكره ابن جني في أصول النحو وأعاد ترتيبه بحسب أبواب علم الأصول مع تخليصه مما هو خارج عنه ، وأضاف إليه جهود ابن الأنباري فيكون السيوطي بذلك قد جمع بين جهدي الرجلين ، وكان لابد من هذا العمل حتى يكتمل البناء وتعم الفائدة .

وأهم ما يميز كتاب السيوطي ترتيبه الموافق للموضوع فإذا كان علم الأصول يبحث عن الأدلة الإجمالية وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل ، فقد تناول السيوطي كلا من هذه الأدلة في فصل مستقل سماه كتاباً فالكتاب الأول في السماع ، والثاني في الإجماع ، والثالث في القياس ، والرابع في الاستصحاب ، والخامس في أدلة شتى ، والسادس في التعارض والترجيح ، والسابع في أحوال مستنبط النحو ^(٣) .

(١) الاقتراح ٢ .

(٢) الاقتراح ٤ .

(٣) جلال الدين السيوطي عصره وحياته وأثره وجهوده في الدرس اللغوي للدكتور طاهر سليمان حمودة

٢- طور السيوطي تعريف أصول النحو فقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله" ^(١) على حين عرفه السيوطي بأنه: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل " ، وهو حد أكثر دقة وتفصيلاً من حد ابن الأنباري" ^(٢).

وقد حدد ابن جني أدلة النحو بثلاثة هي : السماع ، والإجماع ، والقياس ، وحدها ابن الأنباري بثلاثة هي : النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال ؛ فجمع السيوطي بينهما فصارت عنده أربعة هي : السماع ، والقياس ، والإجماع واستصحاب الحال .

٣- أضاف السيوطي بعض المباحث التي لم يتناولها ابن جني ولا ابن الأنباري مثل أكثر المسائل التي ذكرها في مقدمات الاقتراح كالحديث عن :

- الدلالات النحوية .
- وتقسيم الحكم النحوي إلى واجب وغيره .
- وتقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها .
- وتقسيم الألفاظ إلى واجب وممتنع وجائز .
- ثم تناول خلال فصول الكتاب عدداً من الموضوعات التي تفرد بها مثل :
- تنبيه إلي ما عيب من قراءة بعض القراء .
- في الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم .
- في كلام العرب وأسماء القبائل التي أخذ عنها والتي لم يؤخذ وتوجيه ذلك .
- في عدم الاحتجاج بكلام المولدين .

(١) لمع الأئمة ٨١ .

(٢) جلال الدين السيوطي للدكتور طاهر سليمان حمودة ٣٤٧ .

- أول الشعراء المحدثين .
 - في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله .
 - هل يقبل قول القائل حدثني الثقة .
 - طرح الشاذ وعدم الاهتمام به .
 - متى يكون التأويل مستساغاً ومتى لا يكون .
 - إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال .
 - رواية الأبيات بأوجه مختلفة .
 - في حكم معرفة اللغة والنحو والتصريف ثم التواتر والأحاد والرواة .
- وقد أورد فيه كلاماً للرازي في المحصول وعقب عليه برود لعلماء آخرين .
- في النقل عن النفي .
 - الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث . وقد نقل فيه كلاماً لأبي البقاء العكبري في التبيين .
 - من شرط العلة إيجابها للحكم في المقيس عليه .
 - في استنباط علل النحو وأضرب هذه العلل ، وقد نقل فيه نصاً مطولاً للزجاجي من كتابه إيضاح علل النحو .
 - في التسلسل .
 - في الاستدلال على مسألة واحدة بالسماع والإجماع والقياس .
 - الاستقراء .
 - الدليل الباقي .
 - في تعارض الأصل والغالب .
 - فيما رجحت به لغة قريش على غيرها وقد نقل فيه كلاماً مطولاً للفراء .

- في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين .
- أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه .

هذه هي المباحث التي تفرّد بها السيوطي عن صاحبيه ابن جنّي وابن الأنباري .

٤- رجع السيوطي في كتابه إلى نحاة كثيرين غير ابن جنّي وابن الأنباري ، ونقل عنهم أقوالهم وآراءهم فيما يتعلّق بأصول النحو، وجمعها بعد أن كانت مبنوثة في كتبهم ، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والفراء ، والمبرد ، وأبو علي الفارسي ، وابن السراج ، والمأزني ، والزمخشري ، وابن الخشاب ، والزمخشري ، والعكبري ، وابن النحاس ، والفرخان ، وابن عصفور ، وابن الطراوة ، وأبو جعفر الصفار ، وحازم القرطاجني ، وابن مالك ، وأبو حيان الأندلسي ، وابن هشام والأندلسي ، والحسين بن موسى الدينوري ، وابن مکتوم ، وابن الحاج ، وغيرهم.

٥- لم يكن السيوطي مجرد ناقل بحسب بل كان يعلّق على الآراء ويتدخل برأيه الخاص أو يورد آراء غيره ليعبر بها عن رأيه ويتضح ذلك مما يلي :

آراء السيوطي واختياراته الأصولية كما في الاقتراح :

كان السيوطي يرى الاحتجاج بالقراءات القرآنية كلها المتواترة والشاذة خلافاً لعدد من النحاة كانوا يتجرعون على القراءات القرآنية ويقول في ذلك : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه " (١).

(١) الاقتراح ٤٨ .

وهو يخالف النحاة الذين عابوا بعض القراء ويصفهم بالخطأ إذ يقول :
 " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحزمة وابن عامر قراءات
 بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة
 بالأسانيد المتواترة الصحيحة " (١).

وهذا الموقف من السيوطي طبيعي ومنسجم مع ثقافته السلفية الأثرية فهو
 رجل مفسر وفقيه ومحدث وعالم بالقرآن وقراءاته فلا ينتظر منه سوى الدفاع عن
 القرآن والاحتجاج به .

لكن موقفه من الحديث النبوي يختلف عن ذلك إذ يرى أن كلامه - صلى
 الله عليه وسلم - يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر
 جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا؛ فإن غالب الأحاديث مروية
 بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه
 عبارتهم ... " (٢) وقد تابع السيوطي أبا حيان في ذلك ، وكان الأحرى به أن يأخذ
 برأي ابن مالك فقد كان يكثر من الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ،
 وقد اعترض على ابن مالك أبو حيان بحجة أنه لم ير أحدا من المتقدمين
 والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، وقد رد كثيرون على أبي حيان ومن تابعه
 في ذلك بردود عديدة منها أن الرواية بالمعنى كانت في الصدر الأول قبل التدوين
 وقبل فساد اللغة ، وأن غايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، وأن المحدثين
 وضعوا شروطاً للرواية بالمعنى ، وأن أكثر حملة العلم في القراءات واللغة والنحو
 من الأعاجم ، فلم يحتج بأقوالهم في اللغة والنحو ولا يحتج بها في الحديث ؟ . ولا
 يلزم من عدم احتجاج أئمة النحاة البصريين والكوفيين عدم صحة الاحتجاج به (٣) .

(١) الاقتراح ٤٩ .

(٢) الاقتراح ٥٢ .

(٣) انظر الحديث النبوي وأثره في الدراسات النحوية واللغوية ٣٩٣ .

وفي الاحتجاج بكلام العرب يرى السيوطي أنه يحتج بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ولا يحتج بمن اختلط بالأعاجم أو جاورهم^(١). وأنه لا يؤخذ عن أهل المدر^(٢).

وهو يرى أن الرواة رواة اللغة والأشعار يشترط فيهم العدالة وأن المولدين قد وضعوا أشعاراً ودسوها على الأئمة مثل قولهم: ^(٣)

- وثلاثاً ورباعاً وخماساً فاطعنا
- وسداساً وسباعاً وثماناً فاجتلدنا
- وتساعاً وعشاراً فأصبنا وأصبنا

ويرى أنه لا يحتج بكلام المولدين ولا المحدثين وأن النحاة أجمعوا على ذلك^(٤).

ويرى كذلك عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله^(٥).

وأن الكلام الشاذ يطرح ولا يهتم به^(٦).

وأنه لا يجوز تأويل المسموع إلا بشروط منها أن يخالف ما عليه عامة الناس^(٧).

وهو يرى أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال^(٨).

(١) الاقتراح ٥٦ .

(٢) الاقتراح ٦٥ .

(٣) الاقتراح ٦٠ .

(٤) الاقتراح ٧٠ .

(٥) الاقتراح ٧١ .

(٦) الاقتراح ٧٤ .

(٧) الاقتراح ٧٥ .

(٨) الاقتراح ٧٦ .

وأيه في الإجماع :

وهو يميل إلى أن إجماع النحاة معتبر في الأمور اللغوية وأن خرقه ممنوع وهو رأى ابن الخشاب لكنه ينقل عن ابن جني جواز مخالفة الإجماع ممن توفرت فيه شروط الإتيان والإمعان^(١).

وهو يرى جواز تركيب المذاهب وإحداث قول ثالث وهو رأى أبى البقاء العكبري وأبى على الفارسي^(٢).

وأيه في القياس :

هو يؤمن بالقياس ويعتمد عليه كثيراً ويرى تبعاً لابن الأنباري أن إنكار القياس لا يتحقق ويقسم القياس إلى أربعة أركان أصل : وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم ، وعلة ، وقد عقد لكل ركن فصلاً ومن رأيه عدم جواز القياس على الشاذ ولكن يجوز القياس على القليل إذا وافق القياس ولم يرد ما يخالفه كما في شئني في النسب إلى شئونة فيمكن أن يقال في ركوبة ركبي ، وفي حلوبة حلبي ، وفي قنوبة قنبي قياساً على شئني ؛ وذلك لأن شئونة على قلته هو كل ما جاء في هذا الباب يعني باب فعولة^(٣).

وهو يرى تبعاً لابن جني أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب^(٤) بشرط أن يكون المقيس عليه كثيراً في الاستعمال .

(١) الاقتراح ٨٨ .

(٢) الاقتراح ٩١-٩٢ .

(٣) الاقتراح ٩٩ .

(٤) الاقتراح ١٠٨ .

وفي ذلك تيسير وتوسعة على المتحدثين باللغة وهو اتجاه يميل إليه كثير من علماء اللغة المعاصرين ؛ لأنه يفتح الباب أمام اللغة لصياغة ألفاظ ومصطلحات جديدة لمواكبة التطور العلمي الحديث.

رأيه في العلل النحوية :

ويرى السيوطي أن العلل النحوية نابعة من طبيعة اللغة وليست دخيلة عليها وذلك لأنه يؤمن أن هذه اللغة من وضع واضح حكيم جل وعلا وينقل قول ابن جني في ذلك : " ولاشك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول والجر بحروفه ، والنصب بحروفه والجزم بحروفه فهل يحسن بذئ لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه ^(١) .

وهذا الذي يراه ابن جني ومن بعده السيوطي يراه العقاد أيضاً من المعاصرين إذ يذكر أن علل الإعراب ترجع إلى طبيعة اللغة ذاتها فهي قديمة قدم اللغة ، ولم تكن محض تعسف أو مصادفة كما يدعي كثير من الناس ^(٢) .

وينقل السيوطي نصاً مهماً لأبي عبد الله الحسين بن موسى الجليس صاحب كتاب ثمار الصناعة يذكر فيه أقسام العلل وأنها صنفان :علة تطرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حتمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم ، وهم للأولى أكثر استعمالاً ، وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً : وهي علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استتقال ، وعلة فرق ، وعلة

(١) الخصائص ٢٤٣/١-٢٤٤ .

(٢) انظر مجلة الأزهر ٢٣/٢٧ .

توكيد ، وعلّة تعريض ، وعلّة نظير ، وعلّة نقيض ، وعلّة حمل على المعنى ، وعلّة مشاكلة ، وعلّة معادلة ، وعلّة قرب ومجاورة ، وعلّة وجوب ، وعلّة جواز ، وعلّة تغليب ، وعلّة اختصار ، وعلّة تخفيف ، وعلّة دلالة حال ، وعلّة أصل ، وعلّة تحليل ، وعلّة إشعار ، وعلّة تضاد ، وعلّة أولى^(١) .

وقد أورد السيوطي شرحاً للتاج ابن مكتوم لهذه العلل و ذكر أمثله لكل نوع^(٢) . والذي يعنينا منها أن هذه العلل مرتبطة بالاستعمال اللغوي ونابعة من طبيعة اللغة نفسها وليست دخيلة عليها فالتخفيف والاختصار والتوكيد والتعويض والحمل على المعنى والتغليب والمجاورة كلها ظواهر حقيقية وثابتة في كلام العرب . ومن المهم أن يعرفها دارس اللغة والباحث فيها حتى يقف على مقاصد العرب وأغراضهم وطرائقهم في كلامهم .

ويعرض للسيوطي بعد ذلك لمسائل من التعليل ذات طابع أصولي مثل : السبر ، والتقسيم ، وقياس الطرد - وهي من مسالك العلة - ومثل : تخلف العكس ، وعدم التأثير ، والمطالبة بتصحيح العلة ، وهي من قواعد العلة^(٣) . وهذه المسائل أصبح لها صدى كبير على مستوى المنهج العلمي الحديث ؛ فالكلام عن العلة ودورانها مع معلولها وجوداً وعدمًا ، والتمييز بين العلل المؤثرة ، وغير المؤثرة هو من القوانين الثابتة في منهج الاستقراء العلمي .

فمن ذلك السبر والتقسيم وهو من مسالك العلة ومعناه أن يذكر للوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح منها وينفي ما عداه ، وقد ذكر السيوطي مثلاً عن ابن جني وهو : " إذا سئلت عن وزن "مروان" ، فتقول : لا يخلو إما أن

(١) انظر الاقتراح ١١٥ .

(٢) انظر السابق ١١٥-١١٦ .

(٣) انظر السابق ١٤٠، ١٤٦، ١٦٢، ١٥٣، ١٥٢ .

يكون "فعلان" أو "مفعالا" أو "فعوالا" هذا ما يحتمله ، ثم تقسد كونه "مفعالا" أو "فعوالا" بأنهما مثالان لم يجيئا فلم يبق إلا "فعلان" .

هذه الطريقة طريقة السبر والتقسيم أصبحت من خطوات المنهج العلمي الحديث وتعرف بطريقة تمحيص الفروض verification hypotheses . وهي التي تعرف عند الأصوليين بتقحيح المناط .^(١)

وقد عرض السيوطي بعد ذلك لأدلة أخرى مثل : الاستحسان والاستقراء والدليل الباقي والاستدلال بالعكس ، وهي مسائل ذات صلة بالمنهج التجريبي الذي يتحدث عنه علماء المناهج المعاصرون^(٢) .

ثانياً - المزهر :

وللسيوطي حديث عن أصول النحو في كتابه المزهر حيث تكلم عن مسائل خاصة بالرواية في اللغة مثل : المتواتر ، والآحاد ، والمرسل ، والمنقطع ، ومعرفة من تقبل روايته ، ومن ترد ، واشترط العدالة في الراوي^(٣) ؛ وطرق الأخذ والتحمل مثل : السماع من لفظ العربي ، والقراءة ، والإجازة ، والوجادة^(٤) ؛ ومعرفة المصنوع في الشعر ، والفصيح ؛ ومعرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ، والمطرود ، والنشاذ ، والغرائب ، والنوادر ، والمستعمل ، والمهملة ؛ وخصائص اللغة العربية وسننها مثل : الإعراب ، والاستعارة ، والاختصار ، والالتفات ، والإتياع ، والإبدال ، والقلب^(٥) .

(١) راجع في طريقة وضع الفروض وتمحيصها المنطق الحديث ومناهج البحث ١٨٨-١٩٨ ، وفي فكرة السبر والتقسيم عند الأصوليين الأحكام في أصول الأحكام للأمدى ٦٦/٤ .

(٢) انظر في علاقة مبدأ العلية بمنهج الاستقراء العلمي الحديث المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور محمود قاسم ١٨٦ ، ومناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور النشار ٩٠ .

(٣) راجع المزهر ١١٣-١٢٣ .

(٤) راجع السابق ١٤٤-١٦٧ .

(٥) راجع السابق ٢٢٦/١-٢٣٠-٣٤٢ .

وهذه موضوعات وثيقة الصلة بأصول النحو فالبحث في الرواية والسرّواة يحتاج إليه في توثيق الشواهد النحوية التي يحتج بها ولاسيما النصوص الشعرية .

ثالثاً - الأشباه والنظائر:

والحق أن إبداع السيوطي الحقيقي يظهر في كتابة الأشباه والنظائر فهو يعد موسوعة نحوية شاملة ، ويتضمن عدداً كبيراً من القواعد والضوابط التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من المسائل الجزئية فهو يذكر القاعدة ويتبعها بذكر ما يتفرع عليها من المسائل ، وقد رتب هذه القواعد حسب الترتيب الأبجدي حتى يسهل الوصول إليها .

وقد ضمن كتابه هذا سبعة فنون :

الاول : في فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع .

الثاني : فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الأبواب النحوية .

الثالث: فن بناء المسائل بعضها على بعض .

الرابع : فن الجمع والفرق .

الخامس : فن الألفاظ والأحاجي والمطارحات والممتحنات .

السادس : فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى .

السابع : فن الأفراد والغرائب^(١).

(١) الأشباه والنظائر ٤/١ .

ولذلك يعد هذا الكتاب مورداً لكل باحث في النحو ؛ لأنه يقدم مادة في كل فروع الدراسات النحوية ، وهو عمل لم يسبق إليه . وتأتي أهميته من حيث ما تضمنه في جزئيه الأول والثاني من قواعد أصولية عامة تنطبق على مئات الأمثلة الجزئية ؛ فإن هذه القواعد تمكن الباحث النحوي من الإلمام بشتى المسائل النحوية والتعامل معها ببسر . وقد عني بعض الأساتذة المعاصرين وهو الدكتور تمام حسان بهذا النوع من القواعد وسماه قواعد التوجيه وعده جزءاً من الأصول النحوية وقال عنه : " والمقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماغاً كانت أم استصحاباً أد قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم "(١) .

وسنحاول فيما يلي عرض نماذج من القواعد الأصولية التي ذكرها السيوطي في الجزئين الأول والثاني من هذا الكتاب ذاكرين أمام كل قاعدة موضعها من الكتاب مع تصنيفها بحسب العناوين التي ترجمها المؤلف .

(١) الأصول ٢٠٩ . وقد أورد الدكتور تمام حسان عدداً كبيراً من هذه القواعد في كتابه الأصول معتمداً بصفة أساسية على كتابي الإنصاف لابن الأنباري وكتاب الأصول في النحو لابن السراج . لكنني وجدت كتاب الأشباه والنظائر يشتمل على جم غفير منها . انظر الأصول ٢٢٨-٢١٢ .

القواعد التوجيهية العامة عند السيوطي كما في الأشباه والنظائر

- الاتساع :

- ليس التوسع مطرداً في كل ظروف الأمكنة كما في الزمان بل التوسع في
الأمكنة سماع. الأشباه والنظائر ١٧/١
- إذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى . الأشباه والنظائر ١٨/١
- اجتماع الأمثال مكروه . الأشباه والنظائر ١٨/١

- الاختصار :

- اختصار المختصر لا يجوز. الأشباه والنظائر ٣٩/١

- الاشتقاق :

- المشتق فرع على المشتق منه . الأشباه والنظائر ٦١/١

- الإضافة :

- الإضافة ترد الأشياء إلي أصولها . الأشباه والنظائر ٧٧/١

- الإضمار :

- الإضمار خلاف الأصل . الأشباه والنظائر ٧٨/١
- الأمثال لا تغير . الأشباه والنظائر ٩٦/١

- التبعية :

- التابع لا يتقدم على المتبوع . الأشباه والنظائر ١٠٠/١

- التنثية :

- التنثية ترد الأشياء إلي أصولها . الأشباه والنظائر ١٠٠/١

- التصغير :

- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .
الأشباه والنظائر ١٠٩/١

- التضمن :

- كل ما تضمن ما ليس له الأصل منع شيئاً مما له في الأصل .
الأشباه والنظائر ١١٣/١
- المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء .
الأشباه والنظائر ١١٣/١

- التعويض :

- العوض والمعوّض منه لا يجتمعان ، كقولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما .
الأشباه والنظائر ١٣٧/١
- ما كان عوضاً لا يحذف ، فلا تحذف التاء من عدة وإقامة واستقامة فأما قوله تعالى : " وإقام الصلاة " فمما يجب الوقوف عنده .
الأشباه والنظائر ٤٦/١

- التغليب :

- إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، ومن ذلك ما أورده ابن هشام في المغني من قولهم : الأبوين في الأب والأم ، والمشرقين والمغربيين والخافقين في المشرق والمغرب والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في أبي بكر وعمر .
الأشباه والنظائر ١٤٦/١

- التغيير :

- التغيير يؤنس بالتغيير ، ومن ذلك قول السخاوي : "باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ثم الياء فيقال في حنيفة حنفي ؛ لأن ياء النسبة لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف

- باب فاعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لفقد العلة المذكورة .
الأشباه والنظائر ١٤٧/١

- التقارض :

- تقارض اللفظين ، ومنه إعطاء "غير" حكم "إلا" في الاستثناء بها وإعطاء "إلا" حكم "غير" في الوصف بها.
الأشباه والنظائر ١٥٠/١

- التقدير :

- القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي .
الأشباه والنظائر ١٥٣/١
- ينبغي تقليل المقدر ما أمكن .
الأشباه والنظائر ١٥٤/١

- التكثر :

- تكثير الحروف يدل على تكثير المعني.
الأشباه والنظائر ١٥٧/١

- الجمل :

- الجمل نكرات .
الأشباه والنظائر ١٦١/١

- المجاورة :

- يعطي الشيء حكم الشيء إذا جاوره .
الأشباه والنظائر ١٦٣/١
- إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره .
الأشباه والنظائر ١٩٤/١

- الحمل :

- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.
الأشباه والنظائر ١٩٥/١
- يجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له في الكلام ولهذا لم يذكر سيويوه دتل في أبنية الأسماء ؛ لأنه اسم لقبيلة أبي الأسود .
الأشباه والنظائر ١٩٩/١
- الحمل على أحسن القبيحين .
الأشباه والنظائر ١٩٩/١

- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل . الأشباه والنظائر ٢٠٢/١
- إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ .
- الأشباه والنظائر ٢١١/١
- حمل الشيء على نقيضه .
- الأشباه والنظائر ٢١٣/١
- الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه .
- الأشباه والنظائر ٢٢٥/١
- رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً .
- الأشباه والنظائر ٢٢٥/١
- الحروف لا يكون فيها زيادة .
- الأشباه والنظائر ٢٢٧/١

- الشبه :

- الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه .
- الأشباه والنظائر ٢٣٧/١

- التضاد :

- الشئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما .
- الأشباه والنظائر ٢٤١/١

- الضرورة :

- ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها .
- الأشباه والنظائر ٢٤٥/١
- ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها .
- الأشباه والنظائر ٢٤٥/١

- الضمائر :

- الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها .
- الأشباه والنظائر ٢٤٦/١

- العمل :

- العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء .
- الأشباه والنظائر ٢٦١/١
- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .
- الأشباه والنظائر ٢٦٣/١

- العارض :

- العارض لا يعتد به .
- الأشباه والنظائر ٢٧٨/١

- الفروع :

- الفرع أحط رتبة من الأصل .
- الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة .
- الأشباه والنظائر ٢٨٣/١
- الأشباه والنظائر ٢٨٧/١

- النادرة :

- النادر لا حكم له .
- الأشباه والنظائر ٣٢١/١

- في بعض ما يمتنع :

- لا يجتمع ألفان .
- لا يجتمع خطابان في كلام واحد .
- لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .
- يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .
- الأشباه والنظائر ٣٥٢/١
- الأشباه والنظائر ٣٥٣/١
- الأشباه والنظائر ٣٥٤/١
- الأشباه والنظائر ٣٥٤/١

ملاحظات : يلاحظ أن السيوطي رتب قواعده العامة هذه تبعاً لترتيب حروف المعجم وقد أدى ذلك إلى تكرار عدد من القواعد في مواضع مختلفة رغم اتفاقها في المعنى والغاية ولو أنه رتبها نظراً إلى مقاصدها ومعانيها لكان أجدى ، فعلى سبيل المثال ذكر السيوطي قاعدة تحت عنوان التبعية وهي "التابع لا يتقدم على المتبوع" وذلك في حرف التاء الأشباه والنظائر ج ١/١٠٠ ثم ذكر قاعدة أخرى في الموضوع نفسه في حرف اللام وهي "لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع" آخر الجزء الأول من الأشباه ٣٥٤/١ مع أن الموضوع واحد وهو التبعية وذلك لمجرد أنها تبدأ بحرف اللام . ولذلك نظائر كثيرة .

من القواعد الخاصة في الأشباه والنظائر :

ويقصد بالقواعد الخاصة القواعد التي تتعلق بباب نحوي معين ،

ومن ذلك :

- الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع .
الأشباه والنظائر ٢٣/٢
- الأصل في البناء السكون .
الأشباه والنظائر ٢٤/٢
- كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف .
الأشباه والنظائر ٢٥/٢
- النصب أخو الجر .
الأشباه والنظائر ٢٧/٢
- لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها .
الأشباه والنظائر ٢٨/٢
- الأصل في الأسماء الصرف .
الأشباه والنظائر ٣١/٢
- الأصل في الأسماء التذكير و التعريف فرع التذكير .
الأشباه والنظائر ٣٦/٢
- أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة .
الأشباه والنظائر ٣٩/١

مأخذ على السيوطي :

رغم تقديرنا الشديد لجهود الإمام السيوطي فإن ذلك لا يمنعنا من إيداء

بعض الملاحظات على ما كتبه إنصافاً للحق :

فمن ذلك أنه نسب إلى نفسه صفة الابتكار والاختراع لعلم أصول النحو مع

أنه مسبق بجهود كل من ابن جني وابن الأنباري ، وقد أفرط في النقل عنهما

في كتابه الاقتراح ، فثمة مباحث كاملة نقلت بنصها عن أحدهما أو كليهما كمباحث أحوال الكلام الفرد والاحتجاج به واللغات والاحتجاج بها وعلّة الامتناع الأخذ عن أهل المدر فهي منقولة أو ملخصة من كلام ابن جني وأكثر مباحث مسالك العلّة وقوادحها هو منقول أو ملخص من كلام ابن الأنباري في أصوله وجدله .

ومنها أنه كان يتصرف فيما ينقله بما يؤثر على المعنى ويخل به .

ومنها أنه أورد موضوعات دون أن يشبعها بحثاً كموضوع النقل عن النفي الذي ذكره في سطرين ناقلاً إياه عن ابن النحاس ، وموضوع : القياس جلي وخفي حيث ذكر الجلي ولم يذكر الخفي وموضوع الاستقراء الذي ذكر في أقل من سطرين مع أنه أصبح فيما بعد أهم وأقوى طرق البحث العلمي وقامت على أسسه الحضارة الحديثة .

ومع ذلك فإننا نحمد للسيوطي أنه جمع لنا نصوصاً مهمة ومعلومات قيمة في هذا العلم الذي قل التأليف فيه وندرت مصادره وقد ضاع كثير من هذه النصوص أو لم يصلنا إلا عن طريق السيوطي .

رحم الله الإمام جلال الدين وجزاه الله عن الإسلام والعربية خير الجزاء
والحمد لله رب العالمين .

* * *

فهرس المراجع

- ١ - أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي لمصطفى أحمد عبد العليم ،
أطروحة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم ، ١٩٩٢ .
- ٢ - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، مؤسسة القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٣ - أسرار العربية لابن الأنباري ، ت. فخر الدين دارة ، بيروت ، ط١ ،
١٩٩٥ .
- ٤ - الأشباه والنظائر للسيوطي ، دائرة المعارف النظامية ، ١٣١٦هـ .
- ٥ - الأصول للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .
- ٦ - الاقتراح في أصول النحو ، تحقيق محمد أحمد قاسم ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، تحقيق مازن المبارك ،
دمشق ، ط١ ، ١٩٨٨ .
- ٨ - أوضح المسالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة
العصرية ، بيروت .
- ٩ - بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس ، ط١ ، المطبعة الأميرية ،
١٣١١هـ .
- ١٠ - جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي
للدكتور طاهر سليمان حمودة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- ١١ - جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية ، للدكتور مصطفى
الشكعة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤ .

- ١٢ - الحديث النبوي وأثره في الدراسات النحوية واللغوية للدكتور محمد ضاري حمادي ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٢ .
- ١٣ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، مطبعة إدارة الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٩ هـ .
- ١٤ - الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
- ١٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ .
- ١٦ - علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، ط ٧ ، ١٩٥٤ .
- ١٧ - لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧ .
- ١٨ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ١٩ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد جواد المولى وآخرين ، مطبعة عيسى الحلبي .
- ٢٠ - مناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور علي سامي النشار ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٦١ .
- ٢١ - المنطق الحديث ومناهج البحث للدكتور محمود قاسم ، دار المعارف ، ط ٥ ، ١٩٦٧ .

- ٢٢ - النحو العربي والدرس اللغوي الحديث للدكتور عبده الراجحي ، دار
المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

* * *

